

لا وقت للترف ولاستعراض الانجازات في التربية. الازمة عصفت بكل البنية [#التعليمية](#) ونخرت مكوناتها وأصابتها في مقتل إلى حد لم يعد الكلام ينفع ولا اغداق الوعود بتأمين كل المتطلبات للعودة إلى الدراسة ما لم تكن الامور واضحة والممارسة شفافة تحدد الخلل انطلاقاً من التقييم، إذا كانت سلطة الوصاية تريد فعلاً أن تكون المدرسة جاهزة لاستقبال التلامذة والتدريس. المشكلة أن وزير التربية في حكومة تصريف الاعمال يتصرف على قاعدة أن الجميع ضده وهناك مؤامرات وحملات شعواء على الوزارة تستهدف عملها، من دون أن يحدد أصحاب نظرية المؤامرة. فإذا به يتهم كل من ينتقد التقصير والسياسة التربوية والطريقة التي تدار بها التربية، بالتآمر على التعليم وعليه شخصياً، ويساهم من دون أن يدرك الأخطار بالتضليل.

لا يختلف إثنان على ضرورة العودة إلى المدرسة حضورياً، إذ أن تجربة التعليم عن بعد التي طبل لها وزير التربية كانت سيئة وفشلت ليس فقط بسبب ضعف الانترنت وانقطاع الكهرباء، إنما في ضعف التحضير لمواجهة الازمة المستمرة منذ أكثر من سنتين، فإذا كان تبرير الفشل في السنة الاولى لاعتماد هذا التعليم بأنه جديد ومباغت جراء كورونا، فماذا عن السنة الثانية من التعليم المدمج التي كانت أكثر سوءاً ولم يتعلم تلامذتنا خلالها نسبة 20 في المئة من المناهج.

وعلى هذا لا يستطيع وزير التربية أن يمتن اللبنانيين أنه أنجز امتحانات بكل معايير الشفافية، وهي كانت شكلية على كل المستويات، وما حدث خلالها من مخالفات وتسريبات للأسئلة وتسهيلات وعض طرف عن الغش والغاء مواد وتقليص منهاج، هو في حد ذاته إدانة بأنها كانت شكلية وظلمت الكثير من التلامذة الذين شاعت الظروف أن يتمكنوا من متابعة التعليم أكثر من زملائهم. ولعل نتائج امتحانات الثانوي التي وصلت في الاجتماع والاقتصاد إلى 93 في المئة وفي العلوم العامة وعلوم الحياة إلى 91 في المئة وحدها تؤكد أن منح الشهادات هو إجراء بمثابة منح إفادات، ولا أحد يقنعنا غير ذلك، إذ كان يمكن تنظيم استحقاق الامتحانات بطريقة مختلفة تقوم على الاختبارات والتقييم أقله في الحالة الاستثنائية في البلد ولمرة واحدة تخضع للتقييم والمتابعة.

نسأل وزير التربية عن الوعود بعودة آمنة إلى الدراسة، وهو يفترض أن يكون أكثر إدراكاً بأن حل المشكلات وتوفير المتطلبات الضرورية بتطلبان خطأ وتراكم خبرة وتجربة وتأمين أموال وتجهيزات و [#معلمين](#) متخصصين وقادرين، وبنية تحتية جاهزة في المدارس، فإذا جرى تأمين طاقة شمسية لـ122 مدرسة وأجهزة كومبيوتر لعدد آخر، ماذا نفعل بـ1300 مدرسة وثانوية رسمية متبقية لا يوجد فيها معلمين وصناديقها فارغة. وعلى وزير التربية أن يعي أن أمور المدرسة لا يمكن أن تستقيم من دون معلمين، فلا تنفع كل الإجراءات ما لم تكن الأولوية لدعمهم وتأمين متطلباتهم كي يكونوا قادرين على تأدية رسالتهم كاملة. وعلى هذا يمكن البناء بلا فذلكات ونسج مؤامرات من الخيال...